الدولار الضعيف قد يغذي التضخم في دول الخليج لكن ارتباط عملاتها به سيستمر

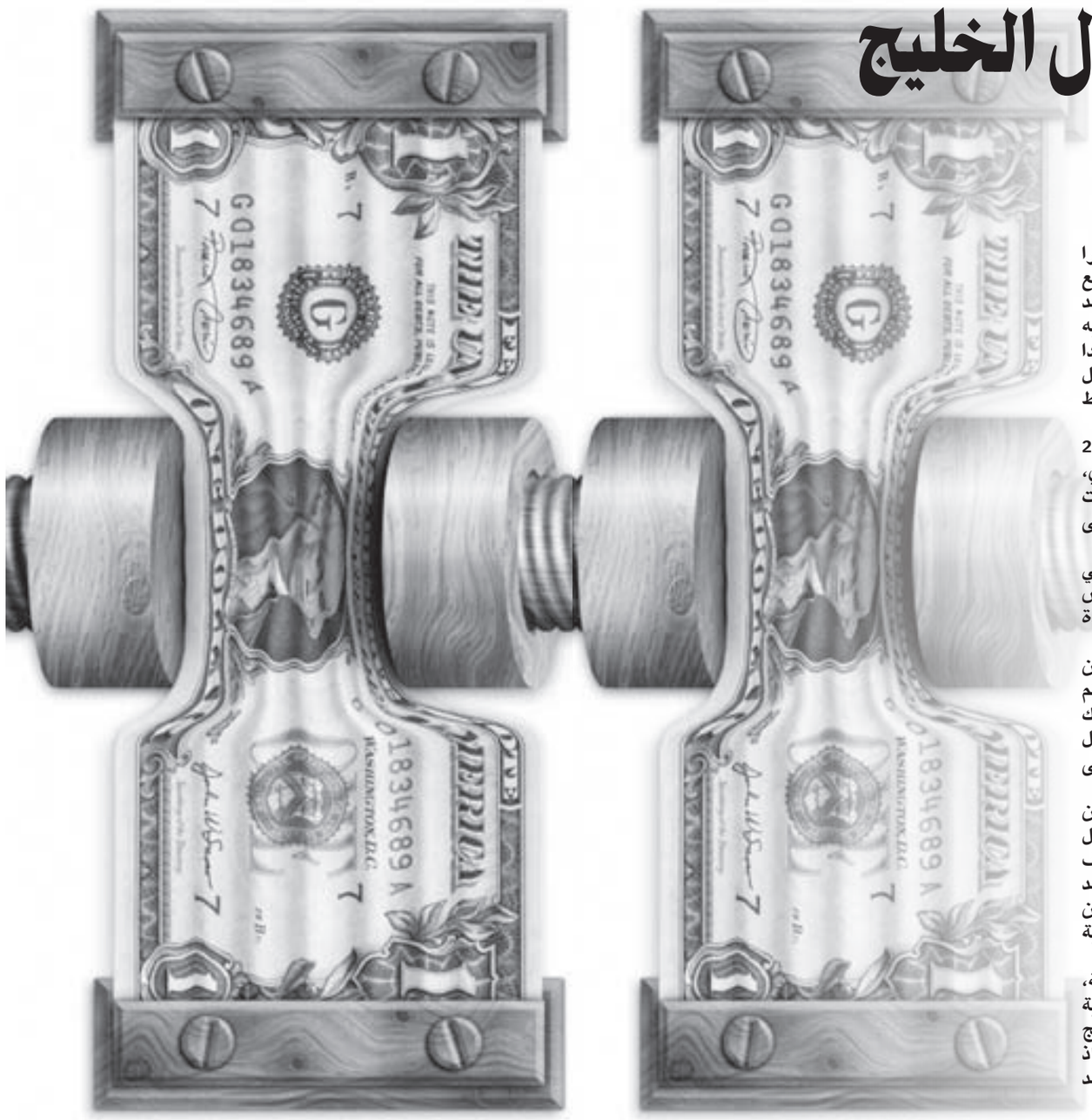

الكويت ـ أ.ف.پ: قال محللون ان الدولار المتراجع قد يغذي التضخم في دول الخليج الغنية بالنفط، الا انه ليس من المرجح ان تعيد هذه الدول النظر في الوقت الراهن بالارتباط بين عملاتها والعملة الخضراء.

وبينما يستمر الدولار بالانحدار مقابل باقي العملات العالمية، يتوقع ان ترتفع كلفة الواردات من اوروبا وجنوب شرق آسيا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الست، لاسيما ان القسم الاكبر من الواردات الخليجية مصدره هاتان المنطقتان.

وتشير التوقعات الى ان دول الخليج التي تاثرت بقوة بتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية ستعود الى النمو القوي العام المقبل بفضل ارتفاع اسعار النفط ما سيعزز التضخم، الا ان هذا التضخم لن يعود الى مستويات العام الماضي.

وقال بول غامبل مدير الابحاث في الشركة السعودية جدوى للاستثمار «ان النتيجة الاوضح للدولار الضعيف بالنسبة لدول الخليج ستكون ارتفاع اسعار الواردات».

واضاف غامبل في حديثه مع وكالة فرانس برس ان «ذلك لن يترجم على الارجح فورا بارتفاع التضخم». الا انه اضاف ان استمرار المنحى التنازلي للدولار «سيغذي في النهاية التضخم، وقد يساهم في ذلك ارتفاع اسعار السلع التي يتم استخدامها كملجأ من الدولار الضعيف».

ومنذ مارس، خسرت العملة الاميركية 18٪ من قيمتها مقابل اليورو والخبراء يتوقعون ان يستمر المستوى الضعيف للدولار لفترة طويلة، واسعار النفط ارتفعت بنسبة تجاوزت 75٪ منذ حققت مستوياتها الدنيا مطلع السنة وبلغت 34 دولارا للبرميل.

والكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تربط عملتها الدينار بسلة عملات، الا ان الدولار يمثل القسم الاكبر من هذه السلة وبالتالي تراجعت قيمة الدينار امام العملات الرئيسية الاخرى. وشهدت باقي دول مجلس التعاون، اي السعودية والامارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان، تراجعا لعملاتها مقابل العملات الرئيسية الاخرى بذلك بسبب الارتباط التام بالدولار.

من جهته، قال امريت مكامالا كبير المحللين في مركز الكويت المالي ان التأثير الاكبر لتراجع الدولار سيكون ارتفاع اسعار الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال مكامالا «نعتقد ان انخفاض الدولار سيكون طويل الامد والدولار الضعيف يرفع اسعار الواردات وخصوصا اسعار المواد الغذائية»، واضاف ان ذلك «سيعزز التضخم المستورد» مشيرا الى ان «التضخم يرتفع اصلا في دول مجلس التعاون ونتوقع ان تستمر النزعة التضخمية في ديسمبر». الا ان الخبير استبعد ان تعود مستويات التضخم في دول الخليج الى ما كانت عليه عام 2008 عندما تجاوزت 10٪ في كل دول مجلس التعاون عدا البحرين. وتشير التوقعات الى ان متوسط التضخم في دول مجلس التعاون سيكون بحدود 2,9٪ في 2009، بينما بلغ المتوسط 10,8٪ في 2008.

الا ان معدلات التضخم بحسب مكامالا سترتفع في 2010 بدعم من اسعار الخام ومن التسارع المتوقع للنمو الاقتصادي، وكانت معدلات التضخم المرتفعة في السنتين الماضيتين اطلقت العنان لجدال محتدم في دول الخليج حول صوابية الابقاء على الارتباط بالدولار.

وقال غامبل في هذا السياق «نتوقع ان تبقى اسعار الفائدة في الولايات المتحدة منخفضة جدا لفترة طويلة، ولكن بموازاة انتعاش الاقتصادات الخليجية سيظهر مجددا تباين بين اسعار الفائدة الاميركية وتلك التي يتطلبها الاقتصاد في دول الخليج».

واعتبر انه اذا ما ترافق كل ذلك مع ارتفاع في التضخم فان الجدل حول فك الارتباط مع الدولار سيظهر مجددا، وكانت معظم دول الخليج، وعلى راسها السعودية، رفضت الدعوات الى فك الارتباط بالدولار على وقع ارتفاع التضخم، واكدت هذه الدول حينها ان كلفة فك الارتباط اكثر ارتفاعا من كلفة الابقاء على هذا الارتباط.

وقال مكامالا في هذا السياق انه من المبكر القول ما اذا كان الجدل حول الارتباط بالدولار سيظهر مجددا لاسيما ان دول الخليج تخطط لاطلاق عملتها الموحدة، وكان مصرف «بنك اوف اميركا ميريل لينش» اكد في تقريره الفصلي الاخير انه لا يوجد خطر على ارتباط العملات الخليجية بالدولار العام المقبل اذ ان ارتفاع اسعار النفط يعوض تراجع قيمة العملات الخليجية المرتبطة بالعملة الخضراء.

وقال المصرف «لا نتوقع اي تغيير في نظام الربط في المنطقة، وعلى هذا الاساس نتوقع استقرار كل العملات الخليجية الرئيسية حتى نهاية 2010»، ومن المتوقع ان تسجل معظم دول الخليج فوائض في موازناتها لعام 2009 بفضل ارتفاع اسعار الخام، اذ ان هذه الدول اعتمدت موازناتها مع احتساب اسعار النفط عند مستويات منخفضة جدا.

«بروليدز جلوبال»: 30٪ من مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات بالخليج تم تأجيلها أو إلغاؤها

كشف تقرير صادر عن شركة بروليدزجلوبال للأبحاث أن ما يمثل 30٪ من قيمة المشاريع الإنشائية الخاصة بقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تأجيلها أو إلغاؤها. وذكر التقرير انه، على الرغم من ذلك، فان هذه الدول ما زالت تمثل الاسواق الاكثر ايجابية على مستوى العالم في تلك القطاعات بمشاريع تتجاوز ميزانياتها أكثر من 690 مليون دولار. وقالت «بروليدز جلوبال» ان ما يمثل 30٪ من قيمة المشاريع الإنشائية في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات التي قامت بدراستها، وعددها 578 مشروعا، قد تم تأجيلها او إلغاؤها الى جانب 30٪ اخرى يجري تنفيذها و40٪ في مرحلة ما قبل البناء.

وفي تعليقه حول التقرير، قال مدير عام بروليدز جلوبال لأبحاث السوق اميل ريدماير: «الملاحظ ان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية قد افرزت ممارسات حذرة ولكنها ايجابية فيما يتعلق بنهج الإنفاق الذي تتبعه دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة وتقلبات اسواق النفط وانخفاض الطلب عليه ما ادى الى إلغاء مشاريع معينة او الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنشاء في إعادة جدولة تنفيذ مشاريع أخرى».

وأضاف ريدماير انه على الرغم من تلك الظروف الا ان صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات في دول المجلس تشهد نشاطا كبيرا جدا وتشكل نسبة 85٪ من حجم الصادرات في المنطقة مشيرا الى ان الطلب على منتجات هذه القطاعات والمنتجات المكررة سوف يتصاعد تدريجيا مع تحسن الظروف الاقتصادية العالمية وبدء الخروج من الازمة. يشار الى ان تقرير بروليدز جلوبال قد شمل دراسة عدة مشاريع لانتاج النفط والغاز وقطاع المنتجات المكررة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت والامارات، بقيمة اكثر من 10 ملايين دولار لكل دولة.

وتوقع التقرير ان تشهد اسواق النفط والغاز في دول المجلس استقرارا خلال عام 2010 يصل الى نفس مستويات السوق في 2007. وقال ريدماير: «على الرغم من ذلك التفاؤل الا ان معدلات تدفق الاموال ربما تتدهور اذا لم يتم البدء في تنفيذ المشاريع المقررة وفق الخطة الموضوعة». واظهر التقرير ان ثلث المشاريع المقرر تنفيذها في قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية قد تم تأجيلها في الوقت الحاضر.

وذكر التقرير ان هناك 288 مشروعا في قطاع النفط بقيمة 304 مليارات دولار في دول مجلس التعاون الخليجي يجري تنفيذ 89 ٪ منها في الوقت الحاضر. وفي قطاع الغاز، الذي تتصدره قطر، هناك 155 مشروعا بقيمة 178 مليارا يجري حاليا تنفيذ 85 ٪ منها.

عقود النفط العراقية الثانية في 11 و12 ديسمبر

اسطنبول ـ رويترز: قال مسؤول بقطاع النفط العراقي امس ان الجولة الثانية لترسية عقود خدمة طويلة الاجل لتطوير حقول نفط مجزية ستجري في بغداد يومي 11 و12 ديسمبر المقبل، وكان المسؤول يتحدث خلال ورشة عمل عن النفط العراقي في اسطنبول.

ومن ناحية اخرى، قال مصدر بصناعة النفط امس ان كونسورتيوم يضم لوك اويل وشركة كونوكو فيليبس قدم عرضا لتطوير المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة العراقي يتضمن انتاجا اعلى.

وكان الكونسورتيوم قدم من قبل عرضا يتضمن استهداف انتاج 1,5 مليون برميل يوميا الذي يقل عن المستوى الذي استهدفه كونسورتيوم منافس تقوده شركة اكسون موبيل الاميركية والذي اقترح استهداف مستوى انتاج يبلغ 2,1 مليون برميل يوميا.

«اتصالات الإماراتية»: لا خطط لإصدار سندات

دبي-رويترز: قالت مؤسسة الامارات للاتصالات «اتصالات» في بيان امس إنها ليس لديها خطط فورية لاصدار سندات لكنها تراجع خياراتها، ويأتي البيان الذي يحمل تاريخ 15 أكتوبر بعد أسبوع من اعلان المدير المالي للشركة أنه يبحث استكمال برنامج متوسط لاصدار السندات في الاسواق العالمية.

وجاء في رسالة بعثت بها المؤسسة إلى سوق أبوظبي للاوراق المالية إنها «ليست بصدد اصدار أي سندات حاليا، غير أنه جزء من عمل المؤسسة الدؤوب هو دراسة احتياجاتها واختياراتها المالية والتي تتضمن انشاء برنامج سندات».

التضخم في السعودية يرتفع إلى 4,4٪

الرياض ـ رويترز: أظهرت بيانات رسمية امس ارتفاع معدل التضخم السنوي في السعودية إلى 4,4٪ في سبتمبر من 4,1 في أغسطس، وأوضحت الأرقام التي نشرتها مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات ارتفاع مؤشر تكاليف المعيشة إلى 123,5 نقطة في سبتمبر من 118,3 نقطة قبل عام، كانت المصلحة أعلنت من قبل أن المؤشر سجل 122,7 في أغسطس. وعلى أساس شهري ارتفع معدل التضخم إلى 0,7٪ في سبتمبر.

وتشهد معدلات التضخم تراجعا سريعا في أكبر اقتصاد عربي حيث ساعد انحدار أسعار السلع الأولية وتحسن الدولار على خفض تكاليف الواردات بالنسبة لأكبر بلد مصدر للنفط في العالم والذي يربط عملته بالدولار، ومن ناحية اخرى قالت مجموعة صافولا أكبر شركة منتجة للمواد الغذائية في السعودية من حيث القيمة السوقية إن أرباحها قفزت 75,8٪ خلال الربع الثالث من العام وعزت ذلك إلى ارتفاع المبيعات كما رفعت الشركة توقعاتها لأرباح عام 2009 بأكمله بأكثر من 5٪.

وقالت الشركة في بيان إن صافي الأرباح بلغ 277,8 مليون ريال (74,1 مليون دولار) خلال الاشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر مقارنة مع 158 مليون ريال قبل عام، أضافت أن المبيعات خلال الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر ارتفعت 28٪ الى 13,1 مليار ريال مقابل ثمانية مليارات ريال سجلتها الشركة في الأشهر الستة الأولى من العام.

وأضاف البيان ان صافولا تتوقع «تحقيق صافي ربح قدره 190 مليون ريال للربع الرابع من العام الحالي وبالتالي ترفع توقعاتها لأرباح هذا العام من 800 مليون ريال (كما سبق إعلانه) إلى 846 مليون ريال دون الأخذ في الحسبان الأرباح الرأسمالية التي تم أو قد يتم تحقيقها خلال الفترة المتبقية من العام الحالي». وأشار البيان إلى أن المجموعة قررت «توزيع أرباح على المساهمين قدرها 251 مليون ريال عن الربع الثالث من العام المالي 2009 أي بواقع 0,25 ريال للسهم الواحد.

«بيان»: الأسواق الخليجية على تباين في إغلاقاتها رغم الأداء الجيد لبورصات العالم

تقرير

ورد في تقرير شركة بيان للاستثمار الأسبوعي أن أسواق الأسهم الخليجية أنهت تداولات الأسبوع الماضي على تباين في إغلاقاتها الأسبوعية، حيث أقفلت أربع أسواق مسجلة تراجعا نتيجة موجة من عمليات جني الأرباح على إثر المكاسب التي حققتها في الأسابيع السابقة، بينما استطاعت الأسواق الثلاث الأخرى أن تتصدى لتلك الموجة. وأضاف أن أسواق الأسهم الخليجية بدت متأثرة بالعوامل الداخلية والخاصة بكل سوق، وذلك على الرغم من الأداء الجيد لأسواق الأسهم العالمية خلال الأسبوع الماضي، واستمرار الارتفاع التدريجي لأسعار النفط حتى وصلت إلى مستوى قياسي جديد للعام الحالي. وتعد موجة جني الأرباح التي ظهرت بشكل عام خلال الأسبوع الماضي بمثابة عرض كلاسيكي تشهده الأسواق التي تحقق فترة متواصلة من النمو، غير أنها لم تكن المؤثر الوحيد الذي ألقى بظلاله على أداء أسواق الأسهم الخليجية، إذ يسود ترقب وانتظار للنتائج المالية للشركات خلال الربع الثالث، والتي من المتوقع أن تحدد بشكل كبير مدى تأثر كل شركة بالأزمة المالية العالمية وكذا تكوين صورة تقريبية عن نتائجها السنوية المنتظرة. ولفت التقرير إلى أن بعض التوقعات الناجمة عن أخبار صفقات أو تسريبات عن نتائج بعض الشركات كان له دور في ظهور حركة شرائية على تلك الأسهم خلال الأسبوع الماضي، مشيرا إلى انه كان للدعم الناتج عن عمليات الشراء، والتي حظيت الأسهم القيادية بنصيب واضح منها، دوره الإيجابي في مساعدة ثلاث من أسواق الأسهم الخليجية على تخطي آثار عمليات جني الأرباح والانتقال إلى خانة المكاسب الأسبوعية. وعلى صعيد أداء الأسواق، كشف التقرير أن سوقي الإمارات قدما أداء مميزا في معظم جلسات الأسبوع الماضي، خاصة سوق دبي المالي والذي تصدر الأسواق الخليجية من حيث نسبة المكاسب المسجلة للأسبوع الثاني على التوالي، وتمكن مؤشره من الوصول لأعلى مستوى إغلاق له خلال العام الحالي. وقد استمرت الأسهم القيادية وخاصة أسهم الشركات العقارية في قيادة الحركة في السوقين. هذا وقد شهد مؤشر سوق دبي المالي أداء متذبذبا خلال بعض أيام الأسبوع نتيجة ظهور عمليات مضاربية تسببت في تأرجح مؤشره بين اللونين الأخضر والأحمر. وبالرغم من مكاسب سوقي الإمارات في الأسبوع الماضي، إلا أنهما لم يسلما من عمليات جني الأرباح، ولكنهما تمكنا من استيعاب تلك العمليات والتصدي لها عن طريق قوى شرائية ودخول سيولة جديدة بمشاركة عدد من المستثمرين الأجانب في السوقين.

وأضاف ان سوق الكويت للأوراق المالية لم يتمكن من تحقيق مكسب أسبوعي بالرغم من الاستقرار النسبي الذي شهده مؤشر السوق خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتعويض الخسائر الكبيرة التي سجلها المؤشر في أول يومين. وتسود حالة من الترقب في السوق انتظارا لتطورات الصفقة الخاصة بأسهم «زين»، وكذلك ينتظر المستثمرون إقرار قانون هيئة سوق المال في مجلس الأمة، وتضاف تلك العوامل إلى المؤثرات النمطية التي تعرض لها السوق وهي عمليات جني الأرباح وانتظار نتائج الربع الثالث. كشف التقرير ان أربعة من مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية أنهت تداولات الأسبوع الماضي متراجعة، بينما نجحت مؤشرات الأسواق الثلاثة الباقية في الإفلات من موجة الخسائر وتمكنت من الإغلاق في المنطقة الخضراء.

وكان مؤشر بورصة قطر هو الأكثر انخفاضا بين تلك الأسواق، إذ سجل خسارة أسبوعية نسبتها 3,15٪ حين أغلق عند مستوى 7,342,90 نقطة، متأثرا بتراجع جميع قطاعات السوق وخاصة قطاع البنوك. جاء سوق البحرين للأوراق المالية في المرتبة الثانية، وذلك حين أغلق مؤشره عند مستوى 1,549,78 نقطة منخفضا بنسبة 2,76٪، حيث جاء تراجع المؤشر تحت ضغط من معظم قطاعات السوق والتي انخفضت بدورها وعلى رأسها قطاع الاستثمار. أما سوق الكويت للأوراق المالية، فقد شغل المرتبة الثالثة، إذ أغلق مؤشره عند مستوى 7,707,9 نقاط بخسارة نسبتها 1,79٪، وقد تراجع المؤشر إثر انخفاض جميع قطاعات السوق باستثناء قطاع التأمين والذي سجل نموا محدودا. أما على صعيد الأداء السنوي، فقد أوضح التقرير أن سوق الكويت للأوراق المالية تراجع مرة أخرى للإغلاق خلف مستوى إقفاله عند نهاية عام 2008، وذلك بعد أن تخطاه في الأسبوع ما قبل الماضي، ليصاحب بذلك سوق البحرين للأوراق المالية في منطقة الخسائر السنوية. وتمكن سوق دبي المالي من الاحتفاظ بالمرتبة الأولى بين الأسواق الرابحة، إذ وصلت نسبة مكسب مؤشره السنوية إلى 43,67٪. فيما شغل سوق أبوظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية، وذلك بعد أن بلغت نسبة نمو مؤشره 35,55٪. فيما جاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة نمو بلغت 34,29٪. أما الأقل مكسبا بين أسواق الأسهم الخليجية مع نهاية الأسبوع، فكانت بورصة قطر والتي ارتفع مؤشرها فوق مستوى إغلاقه في العام الماضي بنسبة 6,63٪. من جهة أخرى، وصلت نسبة خسارة مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية على المستوى السنوي إلى 14,10٪، فيما تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 0,96٪.

بين التقرير ان أسواق الأسهم الخليجية شهدت تباينا لكل من إجمالي عدد الأسهم المتداولة ومجموع قيم التداول مع نهاية الأسبوع الماضي، حيث تراجع إجمالي حجم التداول بنسبة 7,56٪، وذلك بعد أن بلغ 7,41 مليارات سهم مقابل 8,02 مليارات سهم في الأسبوع قبل الماضي.

فيما جاءت بورصة قطر في المرتبة الثانية بانخفاض نسبته 29,04٪. المرتبة الثالثة شغلها سوق البحرين للأوراق المالية بتراجع نسبته 19,77٪.

أما سوق الكويت للأوراق المالية، فحل في المرتبة الرابعة، وذلك حين تراجع عدد الأسهم المتداولة فيه بنسبة بلغت 13,07٪. فيما كان سوق أبوظبي للأوراق المالية هو الأقل انخفاضا، حيث تقلص حجم التداول فيه بنسبة 6,13٪. هذا وكان أكبر حجم تداول بين أسواق الأسهم الخليجية من نصيب سوق دبي المالي والذي بلغ 3,37 مليارات سهم، في حين جاء سوق الكويت للأوراق المالية ثانيا بحجم تداول بلغ 1,40 مليار سهم. وعلى صعيد القيمة، انخفضت قيم التداول في جميع الأسواق باستثناء سوقين فقط. وتصدر سوق البحرين للأوراق المالية الأسواق التي سجلت تراجعا، وذلك بعد أن نقصت قيمة تداولاته في الأسبوع الماضي بنسبة بلغت 39,26٪. فيما شغل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الثانية، إذ سجلت قيمة التداول فيه انخفاضا نسبته 21,23٪. بينما تراجعت قيمة التداول في بورصة قطر بنسبة بلغت 18,28٪ لتشغل بذلك المرتبة الثالثة. وأشار التقرير إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية بدوره كان أقل الأسواق تراجعا، حيث نقصت قيمة التداول فيه بنسبة 6,56٪. أما الأسواق التي سجلت نموا، فكان أفضلها السوق المالي السعودي بنسبة نمو بلغت 11,55٪، فيما كانت نسبة نمو سوق دبي المالي 6,06٪. هذا وكانت أكبر قيمة تداول بين أسواق الأسهم الخليجية من نصيب السوق المالي السعودي والتي بلغت 6,73 مليارات دولار، فيما حل سوق دبي المالي ثانيا بقيمة تداول بلغت 2,04 مليار دولار.

الأداء الأسبوعي لمؤشرات أسواق الأسهم الخليجية

المؤشر	الإقفال الأسبوعي	التغير الأسبوعي	الترتيب	التغير السنوي	الترتيب
الكويت السعري	7,707,9	ـ1,79٪	5	ـ0,96٪	6
السعودية العام	6,449,81	2,14٪	2	34,29٪	3
البحرين العام	1,549,78	ـ2,76٪	6	ـ14,10٪	7
قطر	7,342,90	ـ3,15٪	7	6,63٪	5
مسقط 30	6,685,80	ـ0,65٪	4	22,88٪	4
دبي	2,350,91	2,34٪	1	43,67٪	1
أبوظبي العام	3,239,74	1,46٪	3	35,55٪	2